

نشاط عربي في اتجاهين

لأي طرف - خصوصاً الطرف الإسرائيلي - فرصة الافلات من حصار السلام» (مكرم محمد أحمد، المصور، القاهرة، العدد ٣٣٦٤، ٣١/٣/١٩٨٩، ص ١٢). وحسب المصدر نفسه، تمّ الاتفاق، في القمّة أيّاهما، بين فلسطين والأردن على: «١ - ان الأردن لا يمكن أن يكون بديلاً من منظمة التحرير... لأنه لا أحد غير الفلسطينيين يستطيع أن يتحدث باسم الفلسطينيين؛ ٢ - ان الأردن يقبل، ويرحب، بالدولة الفلسطينية المستقلة، وأن أي علاقات مستقبلية بين الكيان الفلسطيني والكيان الأردني، إنما هي علاقات يقيّمها الشعبان طوعاً وبالاختيار الحرّ في اطار رؤيتهما العربية؛ ٣ - ان التطور الراهن في جهود السلام يقتضي انشاء لجنة ثلاثية على مستوى عالٍ تضمّ ممثلين عن مصر والأردن والمنظمة، تكون مهمّتها تنسيق المواقف في أوراق عمل محدّدة توحدّ مواقف الأطراف الثلاثة، خصوصاً فيما يتعلق بحوار الرئيس مبارك في واشنطن، والحوار الذي يجريه هناك الملك حسين في زيارته... للولايات المتحدة... وسوف يمثل مصر في هذه اللجنة الدكتور أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس مبارك؛ كما سوف يمثل الأردن عدنان أبو عودة، مستشار الملك؛ كما سوف يمثل المنظمة هاني الحسن، مستشار عرفات» (المصدر نفسه، ص ١٣).

وقد أكد الملك حسين، في المؤتمر الصحافي الذي أعقب القمّة، «ان الأردن يرى أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي التي لها حق الحديث باسم الفلسطينيين، ونحن نصرّ على وجودها طرفاً على قدم المساواة في مؤتمر السلام» (المصدر نفسه).

وعلق الرئيس الفلسطيني، عرفات، على نتائج تلك القمّة بالقول: «أن التنسيق المصري - الأردني - الفلسطيني يستهدف حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية يقوم على أساس دولة مستقلة... تدعو

تركز النشاط الدبلوماسي العربي، منذ أواخر آذار (مارس) وخلال نيسان (أبريل) ١٩٨٩، على محورين في ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني: الاول نحو الولايات المتحدة الأميركية، وتمثّل في زيارة كل من الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الأردني، حسين، إلى واشنطن، حيث بحث كل منهما مع المسؤولين الأميركيين في تطورات المساعي نحو الحل السياسي لقضية الشرق الأوسط، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية؛ والثاني، في الاطار العربي، إذ تكثف النشاط حول امكان عقد قمة عربية طارئة، تبحث، في ما تبحث فيه، التحرك الفلسطيني نحو السلام، وكان ملك المغرب، الحسن الثاني، عزّاب هذه الدعوة.

مبارك إلى واشنطن

قرّرت الادارة الأميركية الجديدة أن يكون الرئيس المصري، حسني مبارك، أول ضيوفها من بين المسؤولين في الشرق الأوسط، لتبحث معه في سبل تحريك عملية السلام التي باتت القضية الفلسطينية جوهرها. وتعود أهمية مصر لدى الادارة الأميركية، حسب قول الرئيس الأميركي، جورج بوش، إلى «استعادة مصر لموقعها كدولة رائدة وقائدة للعالم العربي... [و] إلى قدرة الرئيس، حسني مبارك، وممارسة مسؤولياته كرجل دولة، وإلى حكمة مصر والتزامها بالسلام» (الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩/٤/٥).

وعلى ذلك، شهدت القاهرة، في الأيام الأخيرة من آذار (مارس)، لقاءي قمّة: الأول، ضمّ رئيس مصر، حسني مبارك، وملك الأردن، حسين، ورئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات؛ والثاني، ضمّ إلى جانب الرئيس المصري، الملك فهد بن عبدالعزيز ملك العربية السعودية. وتقيد المصادر الصحافية بأنه تمّ الاتفاق، في قمّة مبارك - عرفات - حسين، على «تنسيق الادوار في خطة تحرك محكمة، لا تدعو